

Distr.: General
16 August 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستين

البند ٥٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
تقرير الأمين العام**

موجز

يُقدم هذا التقرير الذي أُعد عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٩؛ أحدث المعلومات المتوفرة عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية للمضي قدماً في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الشراكات من أجل التنمية المستدامة.

ويتضمن التقرير موجزاً لنتائج أعمال لجنة التنمية المستدامة في دورتها المتعلقة بالسياسات وتقييماً موجزاً لدورة الستين الأولى لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات. ويقدم التقرير أيضاً لمحة موجزة عن الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والقطري، فضلاً عن الأنشطة المشتركة بين الوكالات التي يجري تنفيذها لكفالة تنسيق متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويبيّن التقرير أيضاً التقدم المحرز فيما يتعلق بالنهوض بالشراكات من أجل التنمية المستدامة وزيادة إشراك المجموعات الرئيسية في عمل لجنة التنمية المستدامة. ويوصي التقرير بأن تواصل الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية تقديم الدعم للجنة التنمية المستدامة فيما تضطلع به حالياً من جهود الإصلاح والعمل من أجل إسراع خطى التقدم في تنفيذ ولايتها.

* A/60/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بغية تضمينه أحدث المعلومات.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	معلومات أساسية	٣-١	٣
ثانيا -	إجراءات المتابعة المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي	٢٠-٤	٣
ألف -	نتائج الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة	١٧-٦	٤
باء -	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٠-١٨	٦
ثالثا -	التعاون والتنسيق المشترك بين الوكالات	٢٥-٢١	٧
رابعا -	الأنشطة الإقليمية	٣١-٢٦	٩
خامسا -	المبادرات القطرية	٤٤-٣٢	١٠
سادسا -	المجموعات الرئيسية	٤٩-٤٥	١٣
سابعا -	الشراكات من أجل التنمية المستدامة	٥٦-٥٠	١٥
ثامنا -	الاستنتاجات والتوصيات	٥٨-٥٧	١٦

أولا - معلومات أساسية

١ - أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٢٢٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ التزامها بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(١)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٢)، وخطوة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٣). وكررت الجمعية العامة تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٤). وأهابت الجمعية العامة بالحكومات والمنظمات على جميع المستويات، فضلاً عن المجموعات الرئيسية، اتخاذ مبادرات وأنشطة موجهة نحو تحقيق النتائج، وذلك لدعم عمل لجنة التنمية المستدامة، ولتعزيز وتيسير تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك عن طريق مبادرات شراكة طوعية يساهم فيها العديد من أصحاب المصلحة.

٢ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يواصل جهوده لتعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات على نطاق المنظومة، ورحبت بمساهمات اللجان الإقليمية في عمل لجنة التنمية المستدامة.

٣ - وأعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٩ لتقديم أحدث المعلومات عن التقدم في تنفيذه. وينبغي أن يقرأ بالاقتران مع التقارير الأخرى المقدمة في إطار البند من جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة، بما فيها التقارير المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والعقد الدولي للعمل (الماء من أجل الحياة)، ٢٠٠٥-٢٠١٥، فضلاً عن التقرير بشأن المسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانياً - إجراءات المتابعة المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي

٤ - تواصل الدول الأعضاء مشاركتها في العملية الحكومية الدولية المتصلة بالتنمية المستدامة، كما يتجلى ذلك في مشاركتها النشطة في أعمال لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية وغيرها من الهيئات.

٥ - وما فتئت اللجنة، باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة ضمن منظومة الأمم المتحدة، تركز اهتمامها على مواضيع المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية خلال سنتها الخاصة بالسياسات. وانطلاقاً من نتائج الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للجنة التنمية المستدامة المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٥ ودورة الاستعراض لعام ٢٠٠٤، ركزت اللجنة في دورتها الثالثة عشرة على اتخاذ مقررات تتعلق بالسياسة العامة ذات منحنى عملي تطبيقي للإسراع بعملية التنفيذ.

ألف - نتائج الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة

٦ - في إطار برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات تنظم دوراتها في دورتي تنفيذ مدة كل منهما سنتان، تتألفان من دورة استعراض في السنة الأولى ودورة سياسات في السنة الثانية. وتمثل الدورة الثالثة عشرة التي كانت دورة سياسات إيذاناً بانتهاء دورة السنتين الأولى للتنفيذ.

٧ - وقد حضر الدورة أكثر من ٢٠٠٠ مشارك من ضمنهم نحو ١٠٠ وزير ممن يتقلدون المسؤوليات الوزارية في مجالات المياه والصحة والإسكان والمالية والتجارة والتعاون الإنمائي، إضافة إلى وزراء البيئة. وبرهنت المشاركة النشطة من جانب الوزراء على استمرار التزام الحكومات السياسي تجاه عمل اللجنة. وإلى جانب تنظيم معرض الشراكات ووجود مركز التعلم، تميزت الدورة الثالثة عشرة للجنة بعقد اجتماع بشأن المنظورات الإقليمية وحلقة مناقشة ضمت عدداً من الوزراء والخبراء العاملين في ميدان المالية والتعاون الإنمائي، وشارك في تنسيقها وزير مالية جنوب أفريقيا ووزير التنمية الدولية للنرويج.

٨ - وساهم في المناقشات نحو ٦٠٠ ممثل عن المجموعات الرئيسية أدلوا بما يزيد على ١٠٠ مداخلة خلال المناقشات التفاعلية. ومع اتساع نطاق مشاركة المجموعات الرئيسية، أباتت الدورة الثالثة عشرة للجنة عن إمكانية إشراك ممثلي المجموعات الرئيسية بصورة أكثر فعالية في أعمال اللجنة (انظر الفرع السادس أدناه).

٩ - واستناداً إلى أعمال الدورة الثانية عشرة (دورة استعراض) للجنة واجتماعها التحضيري الحكومي الدولي الذي أصدر موجزاً مقديماً من الرئيس وجدولاً سهلاً للاستعمال لخيارات السياسة العامة، اعتمدت اللجنة في دورتها الثالثة عشرة مقررات تتعلق بالسياسات تتوخى الإسراع بخطة التنفيذ في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وحددت مقرراتها ما يناهز ٣٠ خياراً متعلقاً بالسياسات ونحو ١٠٠ تدبير وإجراء عملي^(٥).

١٠ - ولتعجيل وتيرة التقدم في توفير الحصول على مياه الشرب المأمونة، دعت اللجنة إلى استحداث حوافز اقتصادية لتشجيع مشاركة صغار مقدمي خدمات المياه؛ وتطبيق أسعار معقولة على المياه للمساهمة في الاستدامة المالية لخدمات المياه، وتوجيه المعونات تجاه الفقراء، بما في ذلك تكاليف التوصيل. ونصت المقررات أيضا على اتخاذ إجراءات محددة لتحسين إدارة المياه، بما في ذلك زيادة كفاءة الري، وتدريب المزارعين وجمعيات مستعملي المياه على استخدام المياه بكفاءة.

١١ - وفي مجال الصرف الصحي، شددت اللجنة على ضرورة إنشاء هيئة مؤسسية تُعنى بهذه المسألة وإعطائها الأولوية في الخطط الإنمائية والميزانيات الوطنية. وركزت اللجنة في مقرراتها كذلك على التدابير الرامية إلى توجيه الاستثمار نحو أحوال المناطق إليه وحيث يكون له أكبر الأثر، مثل المدارس وأماكن العمل ومراكز الصحة، وإلى تقييم الآثار الصحية لانعدام الصرف الصحي على مستوى المجتمع المحلي. وسُلِّط الضوء أيضا على ضرورة تقديم المساعدة المالية والفنية للسلطات الوطنية والمحلية في مجال مد شبكات الصرف الصحي الفعالة والسليمة من الناحية البيئية، وفي مجال معالجة المياه المستعملة وإعادة استخدامها.

١٢ - وفيما يتعلق بالمستوطنات البشرية، أهابت اللجنة بالحكومات إلى العمل، بعون من المجتمع الدولي، على وضع سياسات تراعي مصلحة الفقراء مع التركيز على ضمان امتلاك الأرض وتوفير فرص الحصول على أراض مزودة بالخدمات بكلفة ميسورة سعياً إلى تحسين فرص حصول الفقراء، ولا سيما قاطني الأحياء الفقيرة، على السكن اللائق والميسور الكلفة وعلى الخدمات الأساسية. وتتضمن مقررات اللجنة أيضا إجراءات يُتوخى منها إيلاء عناية خاصة لمساواة المرأة في حق امتلاك الأرض وغيرها من الممتلكات ووراثتها، وفي الوصول إلى أسواق الائتمان. وجرى التركيز كذلك على التدابير العملية الرامية إلى إدراج السياسات المتعلقة بإيجاد فرص العمل وتنمية الشركات في الخطط الوطنية وفي برامج النهوض بالأحياء الفقيرة والحيلولة دون نشوئها، وعلى توفير التعليم والتدريب المهني للنساء والشباب بغية تحسين فرص حصولهم على الوظائف اللائقة. وشجعت الحكومات أيضا على تعزيز الشراكات بين مؤسسات القطاع العام، وبين القطاع العام والقطاع الخاص لتمويل وإنشاء الهياكل الأساسية والسكن الميسور الكلفة.

١٣ - ولزيادة تأثير هذه التدابير والإجراءات إلى أقصى حد في جميع المجالات وتعزيز تآزرها، اعتمدت اللجنة تدابير لمعالجة الروابط بين المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية وتحسين التنسيق على الصعيد الوطني. وتتضمن المقررات أيضا آلية مبتكرة للرصد الطوعي طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة استعمالها لاستكمال خيارات السياسة العامة

والتدابير العملية بصورة منتظمة، ووضع أدوات على شبكة الإنترنت لنشر المعلومات عن التنفيذ وأفضل الممارسات.

١٤ - ووافقت اللجنة أيضا على إجراءات متابعة محددة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وقررت تخصيص يوم من دورات استعراضها المقبلة لموضوع تنفيذ استراتيجية موريشيوس. وقررت اللجنة كذلك تقديم مقرراتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمساهمة هامة في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

١٥ - ونجحت الدورتان الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة، وهما يعتبران سلسلة متصلة الحلقات، بما في ذلك الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٥ والذي أصدر موجزا لخيارات السياسة العامة مقبلا من الرئيس وجدول تنفيذ لها سهل الاستعمال، في إنجاز ما تقرر خلال الدورة الحادية عشرة للجنة، ألا وهو التعرف على العقبات والمعوقات واتخاذ القرار بشأن التدابير العملية المطلوبة للتغلب عليها بغية المضي قدما في التنفيذ.

١٦ - وخلال دورة السنتين، حضر نحو ١٠٠٠ مشارك أكثر من ٣٠ دورة تدريبية في مركز التعلم في إطار أنشطة بناء القدرات. وأتاح معرض الشراكات مجالا مهما لإقامة الشبكات بين الشركاء ولتبادل الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات. وزاد عدد الشراكات المسجلة لدى الأمانة العامة من ٢٣٥ في عام ٢٠٠٣ إلى ما يزيد على ٣٠٠ (للاطلاع على التفاصيل، انظر الفرع السابع أدناه).

١٧ - والتحدي المقبل هو ضمان فعالية متابعة المقررات المتعلقة بالسياسات العامة في مجال المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية ومواصلة صقل أساليب عمل اللجنة لزيادة تعزيز تأثيرها على وتيرة التنفيذ. وستُثري الدروس المستخلصة الأعمال التحضيرية لدورة التنفيذ الثانية التي ستعالج تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية وتلوث الهواء أو الجو وتغير المناخ.

باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٨ - خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، دعت الدول الأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى استخدام الجزء الرفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية والجزء العام من دورته استخداما كاملا لكي يراعي بشكل فعال جميع جوانب عمل الأمم المتحدة ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وخلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥، خصص المجلس الجزء الرفيع المستوى من دورته لموضوع "بلوغ الأهداف الإنمائية

للألفية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة: التقدم المحرز والتحديات والفرص". وخلال المداولات، سلط أعضاء المجلس الضوء على الصلات القائمة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دولياً، وشددوا على ضرورة تعزيز اعتماد نهج متكامل ومنسق إزاء تنفيذها.

١٩ - وركز الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها وأهمية الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد على الصعيدين الدولي والقطري. وكانت هذه المداولات تكملةً للمناقشات الدائرة في الجزء الرفيع المستوى وساهمت في تحقيق الاتساق في المواضيع التي تناولتها مختلف أجزاء دورة المجلس. وأشارت الدول الأعضاء إلى أن المجلس إطار صالح لكي يكون بمثابة قاعدة للرصد المنهجي والشامل للتقدم العام في عملية التنفيذ، وشددوا على الدور الذي يضطلع به في تقديم التوجيه في مجال التنفيذ لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

٢٠ - واستعرض الجزء العام من دورة المجلس، في جملة أمور، نتائج أعمال اللجان الفنية للمجلس، ومنها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة. وخلال هذه المداولات، شددت الدول الأعضاء على ضرورة توفير وسائل التنفيذ، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وجرى التأكيد أيضاً على أهمية تقييم نتائج أعمال لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة لتوفير توجيه تشرشده به أعمال اللجنة في دوراتها المقبلة. ودعت الدول الأعضاء أيضاً اللجان الفنية إلى أن تراعي في برامج عملها جميع أوجه التنمية المستدامة، بما فيها الأبعاد الاجتماعية.

ثالثاً - التعاون والتنسيق المشترك بين الوكالات

٢١ - لا يزال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق يتولى زمام الريادة في تنسيق الأنشطة التي يضطلع بها على نطاق المنظومة في مجال التنمية المستدامة. وقدم مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة له، التوجيه العام للأعمال التي تضطلع بها لجنة الأمم المتحدة للموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وشبكة المحيطات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من مبادرات التعاون المشترك بين الوكالات في مجال التنمية المستدامة.

٢٢ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، باشرت لجنة الأمم المتحدة للموارد المائية بتنفيذ عدة مبادرات تستند إلى أولويات عملها في مجال تخصصها. ومن هذه الأولويات

ندرة المياه وتلوثها؛ والصرف الصحي ومياه الشرب المأمونة والصحة؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال المياه والصرف الصحي؛ والإدارة المتكاملة لموارد المياه؛ والمسائل المتعلقة بالمياه العابرة للحدود والحد من الكوارث. وفي عام ٢٠٠٥، استعرضت لجنة الأمم المتحدة للموارد المائية التقدم المحرز في إعداد الطبعة الثانية من التقرير عن تنمية المياه في العالم (المقرر صدوره في عام ٢٠٠٦) والمسائل ذات الصلة ببرنامج العقد الدولي للعمل: "المياه من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥.

٢٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أقرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج اختصاصات وبرنامج عمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة (<http://esa.un.org/un-energy/>). وأعدت هذه الشبكة خلال اجتماعها الأول المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٤ خطة عملها المقبلة وطرائق تعاملها مع أصحاب المصلحة خارج الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، اضطلعت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة بعدة مبادرات منها القيام في تموز/يوليه ٢٠٠٥ بإصدار وثيقة عن التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الطاقة.

٢٤ - وقامت شبكة المحيطات التابعة للأمم المتحدة (<http://www.un-oceans.org>)، باعتبارها آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالمسائل المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية، بعقد اجتماعها الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ووافقت على إنشاء أربع فرق عمل ذات جدول زمني محدد تتولى تنسيق كل منها منظمة رائدة، وفقا للمبادئ التوجيهية لمجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وستواصل شبكة المحيطات أيضا العملية المشتركة بين الوكالات للإشراف على أطلس الأمم المتحدة للمحيطات وتطويره (www.oceansatlas.org)، وهو نظام معلومات على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، ستشارك عدة منظمات أعضاء في شبكة المحيطات التابعة للأمم المتحدة في المؤتمر الدولي بشأن تكامل السياسات المتعلقة بالمحيطات، المقرر عقده في لشبونة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٢٥ - ووافق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج أيضا على إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين باعتباره أساس التعاون المشترك بين الوكالات في هذا المجال. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومشاركة مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة، عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاجتماع الدولي للخبراء بشأن إطار السنوات العشر في مراكش بالمغرب في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الذي أُطلقت خلاله عملية مراكش. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم

المتحدة للبيئة تعقد اجتماعات إقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، وأوروبا. وسيعقد الاجتماع الدولي الثاني للخبراء بشأن إطار السنوات العشر/عملية مراكش في كوستاريكا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

رابعاً - الأنشطة الإقليمية

٢٦ - تواصل اللجان والمكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها على الصعيد الإقليمي. فقد وضعت جميع اللجان الإقليمية الخمس أنشطة برنامجية ذات أولوية في مجال التنمية المستدامة. وشددت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا على أهمية إدراج توقعات التنمية المستدامة في جميع أنشطة اللجنة ذات الصلة. وتشمل الأنشطة الجارية التي تضطلع بها اللجنة وضع معايير وتوصيات في مجال نظم النقل المستدامة، وتعزيز تكنولوجيا استخدام الطاقة بكفاءة ومشاريع الاستثمار في استخدام الطاقة بكفاءة، وتشجيع الإدارة المستدامة للغابات.

٢٧ - وأنشأت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا شعبتها المعنية بالتنمية المستدامة لتقديم الخدمات للجنة التنمية المستدامة التابعة لها وتنفيذ الأنشطة البرنامجية الرامية إلى دعم التنمية المستدامة في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٥، قامت اللجنة بجملة مبادرات إقليمية منها إصدار العدد الافتتاحي لنشرتها الخاصة بالتنمية المستدامة لأفريقيا. وواصلت اللجنة أيضاً تنفيذ الأنشطة البرنامجية الهادفة إلى تشجيع "الثورة الخضراء" في أفريقيا وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال إدارة موارد المياه ورصد الاتجاهات الإقليمية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

٢٨ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٥ تنفيذ أنشطة تشمل عدة مجالات التنمية المستدامة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٥، نظمت اللجنة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية اجتماعاً بشأن العوامل الاجتماعية المقررة للصحة. وقامت بجملة أنشطة أخرى منها رعاية دورة تدريبية بشأن الطاقة الحرارية الأرضية وتنظيم حلقة دراسية إقليمية بشأن التمويل على مستوى البلديات والفقير في الوسط الحضري، وحلقة عمل بشأن التحديات المقبلة في مجال النقل، واجتماع دولي بشأن تحديث قانون المياه.

٢٩ - وتواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا من خلال شعبة التنمية المستدامة والقدرة الإنتاجية التابعة لها، إتباع نهج متكامل تجاه الإدارة المستدامة للمياه والطاقة والموارد الأخرى وقطاعات الإنتاج. وهي تسعى جاهدة لزيادة وعي صانعي القرار بالممارسات الإنمائية المستدامة مع التركيز في الوقت ذاته على ضرورة استنباط الحلول المناسبة لاستخدام

موارد المياه والطاقة. وساهمت، في جملة أنشطة أخرى، في حلقة عمل إقليمية عربية بشأن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ومؤشرات التنمية المستدامة.

٣٠ - وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة البرنامجية الهادفة إلى دعم تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك من خلال شعبيتها المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة. وقامت في جملة أنشطة أخرى بتنظيم عدد من حلقات العمل الوطنية بشأن تكامل السياسات والبرامج المتعلقة بالطاقة والتنمية الريفية. وهي تعزز تنظيم اجتماع خبراء بشأن تشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة عن طريق القيم الثقافية وأساليب العيش التقليدية في المنطقة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، عقدت اللجنة مؤتمرها الوزاري المعني بالبيئة والتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ الذي ركز على النمو الأخضر.

٣١ - وخلال الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة وفي الدورة نفسها، شارك ممثلو أمانات اللجان الإقليمية والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى مصرف التنمية الأفريقي، في المناقشات المتعلقة بالمنظورات الإقليمية، وساهموا في تحسين فهم خيارات السياسة العامة والتدابير العملية التي تعالج التحديات والظروف الخاصة بالمنطقة.

خامسا - المبادرات القطرية

٣٢ - منذ انعقاد اجتماع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفرت الدول الأعضاء قدرا هاما من المعلومات الوطنية للجنة التنمية المستدامة، تبين الالتزامات الطوعية، ودراسات حالات فردية وأفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة. وبتسارع وتيرة التنفيذ على الصعيد القطري، تتيح هذه المعلومات للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في العملية تبادل الدروس المستخلصة واستفادة كل منها من نجاحات الأخرى.

٣٣ - ومن الدروس الرئيسية المستخلصة من هذه المعلومات، أن الالتزام السياسي أمر بالغ الأهمية. فعلى إثر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أنشأت السنغال وزارة الوقاية وتعزيز النظافة العامة والصرف الصحي وهي هيئة مؤسسية على المستوى الوزاري تعنى بمعالجة مسائل الصرف الصحي. وهذا أدى إلى سلسلة من المبادرات منها القيام مؤخرا باستحداث شبكات لاستجماع المياه المستعملة في البلد. وتعزز السنغال إقامة شبكات للصرف الصحي في جميع المدن الثانوية بحلول عام ٢٠١٠، بما في ذلك تكرير المياه المستعملة وإنشاء أحواض ترسيب لإعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة والبناء. وبحلول عام ٢٠١٥، تهدف السنغال

إلى تنفيذ برامج للصرف الصحي في المناطق الريفية وتوفير مرافق الصرف الصحي المناسبة لما يناهز ٨٠ في المائة من السكان.

٣٤ - ونفذت بلدان أخرى تدابير تشريعية للنهوض بالتنمية المستدامة. فقد شرعت تركيا في الآونة الأخيرة في صياغة مشروع قانون لزيادة حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء وزيادة استثمارات القطاع الخاص. ومع أن مشروع القانون هذا لم يُسنَّ بعد، فقد تلقت السلطة الحكومية المعنية بالمنشآت المائية وتنظيم سوق الطاقة من القطاع الخاص بالفعل عددا كبيرا من الطلبات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة الواردة، بانتظار بدء نفاذ هذا القانون.

٣٥ - واعتمد البرلمان السويدي أهدافا خاصة بنوعية البيئة تتعلق بخمسة عشر مجالا لضمان الاستدامة البيئية للبلد في الأجل الطويل. وحددت آجال تحقيق الغايات المتعلقة بأربعة عشر مجالا من المجالات الخمسة عشرة في ٢٠٢٠ (أما الأجل المحدد لتحقيق الغاية المتعلقة بالمناخ فهو ٢٠٥٠). ويتوقع أن تساهم جميع القطاعات في تحقيق هذه الأهداف. وفيما يتعلق بنوعية الهواء، اتخذ عدد من الخطوات لتقليل الانبعاثات، من ذلك مثلا فرض رسوم على انبعاثات أكاسيد النتروجين وتشديد الشروط المفروضة على الانبعاثات الناشئة عن الأنشطة الصناعية.

٣٦ - وإضافة إلى التشريع، تعتمد الحكومات على استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة لإيجاد أطر عمل شاملة تتعلق بجهود التنفيذ. فالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، شرعت في تنفيذ استراتيجية جديدة للتنمية المستدامة بعنوان "ضمان المستقبل" إضافة إلى إطار استراتيجي في آذار/مارس ٢٠٠٥. وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار التطورات الحاصلة منذ استراتيجية عام ١٩٩٩ على الصعيدين المحلي والدولي، وتغير تكوين الحكومة في المملكة المتحدة بتفويض الحكم لاسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية؛ وزيادة التركيز على الإنجاز على الصعيد الإقليمي، والعلاقة الجديدة بين الحكومة والسلطات المحلية.

٣٧ - واستهلت فرنسا مشروعاً يتعلق باستعراض النظراء للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بهدف وضع منهجية لهذا النوع من الاستعراضات واختبارها. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، عقدت حلقة عمل في باريس لتبادل الخبرات وتقاسم الدروس المستفادة. وحضر حلقة العمل ممثلون من البلدان الأربعة الشريكة في استعراض النظراء (وهي بلجيكا وغانا وموريشيوس والمملكة المتحدة)، وممثلون من المجتمع المدني، ومن المنظمات الدولية (http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/nsds/peer_review.htm).

٣٨ - وفي سبيل المضي قدما في التنفيذ، يستفيد عدد متزايد من الحكومات من موارد القطاع الخاص عن طريق إقامة شراكات. فعلى سبيل المثال، أنشأت حكومة قطر، بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة القطرية، الشركة القطرية للصناعة التحويلية بهدف تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات في الأطوار النهائية عن طريق حفز وتشجيع الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص واستثماراته في التنمية الصناعية. ولاقى البرنامج نجاحا كبيرا وتم توفير أموال ضخمة لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٣٩ - وفي أستراليا، أتاح برنامج أطلق عليه "السلامة من غازات الدفيئة" للشركات فرصة تسويق منتجات أو خدمات لا تُسهم في انبعاثات غازات الدفيئة، وإجراء تخفيض لغازات الدفيئة وإعطاء المستهلكين الأستراليين خيارات أكبر في مجال المشتريات. وبموجب عملية دقيقة لمنح شهادات، تمكن مشاريع الحد من غازات الدفيئة المعتمدة من التعويض الكامل عن أثر انبعاثات غازات الدفيئة "من البداية إلى النهاية". ولا تمنح شهادة السلامة من غازات الدفيئة إلا بعد إجراء عملية مستقلة وموضوعية للتحقق. ولكي تستوفي مشاريع التخفيض شروط الاعتماد في إطار برنامج السلامة من غازات الدفيئة يجب أن تؤدي إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة أو تجنبها أو عزلها بصورة دائمة يمكن التحقق منها.

٤٠ - وفي ليتوانيا، يجري تنفيذ برنامج للإنتاج الأنظف بدعم من الحكومة النرويجية يهدف إلى تحسين الأداء في المجال البيئي والقدرة التنافسية والامتثال للأنظمة من جانب المؤسسات الصناعية. ويهدف البرنامج أيضا إلى زيادة كفاءة الموارد وتحسين الإدارة باعتماد مفهوم الإنتاج الأنظف في الشركات الصناعية المشتركة، وتعزيز قدرة الشركاء المحليين. وفي إطار هذا البرنامج، جرى تدريب ١٢٥ ممثلا من المؤسسات الصناعية والحكومية وإعطائهم شهادة خبير في مجال الإنتاج الأنظف.

٤١ - وترعى المفوضية الأوروبية، في إطار تحالف جوهانسبرغ للطاقة المتجددة، عملية إنشاء آلية تمويل مبتكرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز سبل حصول مؤسسات الطاقة المتجددة وواضعي المشاريع على رؤوس أموال المجازفة بكلفة ميسورة. وينبغي أن يساعد الصندوق العالمي لأموال الطاقة المتجددة في سد الفجوة المالية بهدف تطوير أسواق وخدمات الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم.

٤٢ - وإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، قدمت الحكومات المانحة الدعم للدول النامية لمؤازرتها في أنشطة التنفيذ. وشرعت أوغندا، بدعم من النرويج، في تنفيذ برنامج لمد شبكة الطاقة الكهربائية في المناطق الريفية حيث لا تتعدى نسبة السكان الذين يحصلون على إمدادات الكهرباء بصورة مستقرة ٣ في المائة. ويسعى البرنامج إلى توصيل

٤٠٠ ٠٠٠ مسكن بشبكة الطاقة الكهربائية على مدى فترة عشر سنوات. وتُجرى تقييمات للأثر البيئي لكفالة تدبير جميع الشؤون البيئية والاجتماعية - الاقتصادية على نحو مستدام.

٤٣ - وتستخدم بعثات وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في جنوب أفريقيا والهند والفلبين والمغرب ضمانات الائتمان لتوجيه القروض المصرفية نحو البلديات أو الهيئات المعنية بالمياه، وتدعيم إصدار السندات من قبل الهيئات المعنية بالمياه، وتشجيع تقديم القروض من أجل إصلاح المرافق المائية القائمة وتوسيع نطاقها. أما مشاريع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مصر والهند وجنوب أفريقيا، فستحشد تمويل القطاع الخاص لفائدة البلديات والهيئات المعنية بالمياه بهدف شراء عدادات مياه ومعدات التخلص من المياه المستعملة وتكنولوجيات متطورة وخدمات المرافق المساعدة.

٤٤ - واستفادت بعض مبادرات التنفيذ من الدعم المنسق المقدم من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء. ويُذكر على سبيل المثال أن برنامج التثقيف في مجال الصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس، الذي تدعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمركز الدولي للمياه والصرف الصحي، وأكسفام (المملكة المتحدة)، والمركز التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي وغيرها من الهيئات، بدأ في الأصل كمشروع تجريبي عالمي في بلدان مثل بور كينا فاسو، وكولومبيا، ونيكاراغوا، ونيبال، وفيت نام، وزامبيا. وقد وفر البرنامج التمويل المحدود لإجراء تحسينات مادية على مرافق الصرف الصحي في عدد من المدارس يتراوح من ١٠ إلى ٢٠ مدرسة في كل بلد، غير أنه ساعد على حفز تعبئة الموارد لإجراء تحسينات في مجال المياه والصرف الصحي في أكثر من ١١ ٠٠٠ مدرسة. وتطور مشروع تجريبي في ملاوي إلى برنامج يتوخى الوصول إلى ربع المدارس في البلد. وفي إثيوبيا، اجتمعت منظمات غير حكومية ومنظمات ثنائية ومنظمات متعددة الأطراف حول هدف مشترك، وهو تحسين توفير المياه والصرف الصحي في ٦٠ في المائة من المدارس الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٧. وقد اتسع نطاق البرنامج ليشمل أكثر من ٧٠ بلدا خلال السنوات الخمس الأخيرة. (http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd13/casestudies/case_studies_sanitation.htm).

سادسا - المجموعات الرئيسية

٤٥ - تواصل المجموعات الرئيسية أداء أدوار متعددة في التنمية المستدامة على مختلف الصعد. وهي تستخدم خبراتها ومعارفها من أجل تشجيع التثقيف في مجال التنمية المستدامة، وإذكاء الوعي بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ورصد التقدم المحرز صوب تحقيق

التنمية المستدامة. وتساهم المجموعات الرئيسية أيضا في عملية التنفيذ عن طريق المشاركة في المبادرات الخاصة بها وفي الشراكات من أجل التنمية المستدامة.

٤٦ - واستمر ارتفاع مستوى مشاركة المجموعات الرئيسية في عمل اللجنة خلال دورتها الثانية عشرة، إذ واصلت اللجنة توفير الفرص للمجموعات الرئيسية للمشاركة في النصف الثاني من دورة السنتين. وانطلاقا من نتائج سنة الاستعراض، دعت اللجنة المجموعات الرئيسية إلى مشاركة آرائها خلال سنة السياسات أثناء المناقشات التي تعقد بشأن خيارات السياسة العامة والخيارات الممكنة لتذليل العقبات والعراقيل الرئيسية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

٤٧ - وبمناسبة الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي، أعدت المجموعات الرئيسية ورقات تبين أولويات عملها في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، وأتيح الاطلاع عليها بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وخلال اليوم الأول من الاجتماع، عقدت اللجنة جلسة لمدة ساعتين عرضت المجموعات الرئيسية أثناءها الآراء الواردة في ورقاتها. وتمت المحافظة على نهج متكامل خلال المناقشات المواضيعية التي دارت طوال الجلسة حيث تضمن كل جزء مداخلتين على الأقل مقدمتين من المجموعات الرئيسية. وخلال الجلسة العامة الختامية، أتيحت لجميع المجموعات الرئيسية السبع فرصة الإلقاء بتعليقات ختامية.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المجموعات الرئيسية التفاعل مع الخبراء والوفود خلال المناقشات المواضيعية. وعندما عرض نص مشروع المقرر المقدم من الرئيس، سنحت للمجموعات الرئيسية بصورة غير مسبقة فرصة التعليق عليه. وانضمت فيما بعد إلى الوزراء في إقامة حوار تفاعلي متخصص في الجزء الرفيع المستوى للدورة، ركز على تحويل الالتزامات السياسية إلى عمل. ونظرا إلى المفاوضات المطولة في اليوم الأخير للدورة، لم يتح للمجموعات الرئيسية متسع من الوقت للإدلاء ببيانات ختامية، غير أن هذه البيانات أتيح الاطلاع عليها فيما بعد على موقع أمانة اللجنة على الإنترنت.

٤٩ - وحافظت المجموعات الرئيسية على مشاركتها الكاملة في أعمال اللجنة سواء في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي أو في الدورة الثالثة عشرة للجنة. وقد حضر هذه الاجتماعات ما يزيد على ٦٠٠ ممثل من ممثلي المجموعات الرئيسية ينتسبون إلى ١٤٢ منظمة مختلفة. ورحبت المجموعات الرئيسية بوجه خاص بما أتيح لها من فرص متعددة مكنتها من التفاعل مع الخبراء والوفود خلال المناقشات المواضيعية. وأضافت مساهمات المجموعات

الكبرى ومشاركتها النشطة قيمة كبيرة إلى نتائج دورة السنين، على النحو الوارد في مقررات اللجنة.

سابعاً - الشراكات من أجل التنمية المستدامة

٥٠ - أثبتت الشراكات الطوعية القائمة بين العديد من أصحاب المصلحة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة أنها ثمرة تكميلية من ثمار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وحتى شباط/فبراير ٢٠٠٥، سجل ما مجموعه ٣٠٠ شراكة من هذا القبيل لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة.

٥١ - وتتميز الشراكات من أجل التنمية بسمة خاصة، وهي أنها ترتبط تحديداً بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وجدول أعمال القرن ٢١، و/أو برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. بيد أن هذه الشراكات، كما ورد تأكيد ذلك خلال مؤتمر القمة، ليست بديلاً للمسؤوليات والالتزامات الحكومية، بل يقصد منها تشجيع التنفيذ بإشراك جميع الجهات القادرة على الإدلاء بدلوها في هذا الصدد في تحقيق التنمية المستدامة.

٥٢ - وعُينت لجنة التنمية المستدامة من قبل مؤتمر القمة العالمي كمرکز تنسيق للمناقشات بشأن الشراكات المعززة للتنمية المستدامة. وشددت اللجنة، في دورتها الحادية عشرة لعام ٢٠٠٣، على أنه ينبغي إقامة الشراكات وتفعيلها في سياق عملية المؤتمر ومتابعة نتائجه وفقاً لمجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية المتفق عليها. ووافقت اللجنة على إطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بالشراكات من أجل التنمية المستدامة. وفي إطار عملية تقاسم المعلومات هذه، طلبت لجنة التنمية المستدامة إلى أمانتها أن تتيح الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالشراكات عن طريق قاعدة بيانات تكون في متناول جميع الأطراف المعنية.

٥٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، أنشأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قاعدة البيانات المتعلقة بالشراكات من أجل التنمية المستدامة. وتحتوي قاعدة البيانات التفاعلية هذه المتاحة على الإنترنت معلومات مستقاة من التقارير الطوعية الواردة من جهات الاتصال البارزة المعنية بالشراكات المسجلة، وهي أداة مهمة لتقاسم المعلومات بشأن المسائل المتصلة بالشراكات. ويتضمن الموقع الشبكي طائفة متنوعة من المعلومات العملية، تشمل كيفية تسجيل الشراكات لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة، ومعلومات عن الاجتماعات المقبلة المتعلقة بالشراكات، بما في ذلك معارض الشراكات التي تنظمها لجنة التنمية المستدامة، وآخر

المنشورات التي تصدرها أمانة اللجنة عن الشراكات المسجلة والتي يُتاح استنساخ نصها إلكترونياً من الإنترنت.

٥٤ - وتضطلع أمانة اللجنة بمختلف الأنشطة الأخرى لزيادة التعريف بالشراكات المسجلة. وخلال الاجتماع الدولي الأخير لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في بورت لويس بموريشيوس في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نظمت أمانة اللجنة برنامجاً عن الأنشطة المتعلقة بالشراكات لمدة ثلاثة أيام. وفضلاً عن ذلك، أصدرت أمانة اللجنة وثيقة إعلامية عن الشراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية بمناسبة الاجتماع المعقود في موريشيوس، تضمنت موجزات ومعلومات اتصال موجهة للشركاء البارزين من الشراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية المسجلة.

٥٥ - ونظمت وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المغربية بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، في مراكش في آذار/مارس عام ٢٠٠٥، المنتدى الدولي الثاني المعني بالشراكات من أجل التنمية المستدامة: النهوض بتحقيق التنمية المستدامة في مجال المياه والطاقة. وقُدمت نتائج المنتدى خلال الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٥٦ - ويستمر تطور الشراكات من أجل التنمية ونموها، كما يتواصل إنشاء شراكات جديدة. وقد بدأ كثير من الشراكات المسجلة تباشر عملها، بينما تمضي الشراكات الأخرى قدماً في مراحل تطورها على مستوى التنظيم والتنسيق. ووفقاً لمعايير تسجيل الشراكات لدى لجنة التنمية المستدامة، أعلنت جميع هذه المبادرات بجلاء أهدافاً ومقاصد ذات صلة بالتنمية المستدامة تتمم الأهداف التي رسمت خطوطها العريضة في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وتواصل هذه الشراكات، عن طريق التعاون على كافة الصعد وتقاسم المهارات والموارد والخبرة الفنية والعمل على استنباط حلول مبتكرة للشواغل العالمية، إبراز أهميتها بما تضيفه من قيمة ملموسة على جهود التنفيذ.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٧ - يكشف هذا التقرير عن وجود طائفة واسعة من الأنشطة التنفيذية التي يجري الاضطلاع بها على كافة الصعد. وينبغي للدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم

المتحدة والجهات الفاعلة من المجتمع المدني أن تواصل السير على مسار التنفيذ هذا مع الحرص على تعجيل وتيرة التقدم.

٥٨ - وتحقيقاً لهذه الغاية، يُوصى بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) حث الحكومات على مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ؛

(ب) دعوة الحكومات إلى مواصلة تقديم الدعم للجنة التنمية المستدامة عن طريق تنظيم أنشطة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين توفر للأمانة معلومات عن التجارب الناجحة وأفضل الممارسات ودراسات حالات فردية لنشرها على نطاق واسع، وعن طريق المساهمة في الصندوق الاستئماني للجنة من أجل دعم عملها، على النحو المطلوب في الدورة الثالثة عشرة للجنة؛

(ج) مطالبة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بالاستمرار في رصد الكفاءة والفعالية التشغيلية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وشبكة المحيطات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الآليات التعاونية المشتركة بين الوكالات في سياق متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

(د) دعوة الجهات المانحة من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية إلى تركيز الدعم التمويلي المقدم إلى البلدان النامية في خيارات سياسة عامة وتدابير عملية رئيسية حسبما هو محدد في المقررات المتعلقة بالسياسات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) القرار د١ - ٢/١٩، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويبات) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ٢/٥٥.

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٩ (E/2005/29).